

الدولية قبل أن يتم تحويل أي أموال لها. ورغم ذلك فقد أشارت وزيرة خارجية الاحتلال تسيبي ليفني -بعد لقاءها مسؤول العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا- إلى أن حكومتها لن تمنع وصول المساعدات الإنسانية للفلسطينيين. وهذا يعني أن الهدف الأساسي هو تطويع الموقف الفلسطيني الذي تمثله حماس، وهذا يفتح مجالاً جديداً للمناورة أمام حماس من خلال البحث عن مصادر تمويل بديلة، حينها ستبدأ أوروبا والعرب في الضغط على (إسرائيل) لتليين موقفها.

وفي الختام يمكن القول أن طبيعة العلاقة بين الاحتلال والقيادة الفلسطينية بتركيبها الجديدة هي ميدان للصراع، ويمكن للموقف الفلسطيني أن يكون أكثر قوة إذا انطلق من القواعد الآلية: توفير مصادر دعم بديلة، التهديد باللجوء للمقاومة، والعمل على زعزعة أمن الاحتلال، بناء جبهة تحالف عالمي تشمل إيران وروسيا وسوريا وبعض دول أمريكا اللاتينية، إدراك أن وجود السلطة كإطار ليس مصلحة فلسطينية بحتة، والتهديد بالإعلان عن حل السلطة، والتأكيد على أن الأرض المحتلة تخضع للاحتلال، وأن السياسة الفلسطينية ستنتقل من هذا الأساس. ■

أو الهويات، أو التنسيق في كل ما يتعلق بهذا الشأن، إن مصالح الاحتلال في هذه القضايا أكبر من مصلحة الشعب الفلسطيني، والنموذج العملي موجود، فالتنسيق مستمر بين البلديات التي فازت فيها حماس، وبين الإدارات الاحتلالية بدون أي مشاكل.

لكن يبدو واضحاً أن حكومة الاحتلال تحاول أن تستخدم العامل الاقتصادي بشكل كبير للضغط والتأثير، والهدف هو تطويع إرادة الشعب الفلسطيني، وإذلال حكومته الجديدة، حتى يصل الجميع لقناعة، أن هذا الشعب ليس بإمكانه إلا أن يتنفس من رئة الاحتلال إذا أراد البقاء على قيد الحياة، والا فالوت الأكيد.

يتضح هذا الأمر من المواقف العديدة التي صدرت عن حكومة الاحتلال، وأبرزها ما قاله دوف فايسغلاس كبير مستشاري رئيس الحكومة؛ ورئيس الطاقم المسؤول عن رسم السياسات الخاصة بالتعامل مع القيادة الفلسطينية بتركيبها الجديدة. إذ قال يوم الاثنين (٢/١٣) «ليس للفلسطينيين أي بديل عن المساعدات الأوروبية، وإذا أحدث الأوروبيون أي ثغرة في الموقف، فلن يكون بالإمكان تغيير أيديولوجيا حماس، لأننا لن نسمح بإقامة حكومة متطرفة على بعد عشرة كيلومترات من منازلنا، يجب على حماس أن تلتزم بكل شروط الأسرة

الإسرائيلي الموجه لروسيا يأتي على أمل أن تؤثر الأخيرة على حماس لتغيير موقفها».

يتضح من خلال الاقتباسات السابقة أن موقف المحللين والخبراء يختلف عن الموقف الرسمي؛ بشأن الوسيلة المناسبة لجعل حماس تتجه نحو «الاعتدال». فبينما ترى الحكومة أن هذا لن يتم إلا بنزع الأسلحة، يرى العديد من المحللين والخبراء أن هذا يمكن أن يحدث تحت وطأة ضغوط المسؤولية التي سثلى على عاتق حماس حينما تكون في الحكم، ويبدون قناعة متزايدة بأن الأسوار لن تمنع دخول «الأعداء». هذا الجدل داخل الأوساط الإسرائيلية من شأنه أن يفتح الفرصة للمناورة أمام القيادة الفلسطينية بتركيبها الجديدة، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي، من خلال مواقف سولانا، أبدى استعداداً للتعامل بحذر مع الواقع الجديد، لكن الأمر يتطلب سرعة في ترتيب الموقف الفلسطيني، وبدء حملة دبلوماسية منسقة بين أطراف القيادة بتركيبها الجديدة، تستفيد من الخلافات الظاهرة في المواقف التي ذكرت آنفاً.

المجال الاقتصادي والإداري

بالنسبة لموضوع الإدارة المدنية ستبقى الأمور على ما هي عليه، فهل ستمتتع (إسرائيل) عن إصدار شهادات الميلاد،

